فشل الاحتواء، بعد مضي ثماني سنوات، كسياسة امريكية تجاه العراق هل يفتح الطريق

امام مراجعة امريكية . . واين دور المعارضة العراقية في ذلك؟

لقد دشن الرئيس كلينتون عهده عام 1992، بعد فوزه على بوش الاب، بقوله انه لايريد ان يشخصن العلاقة مع العراق، وذلك رغبة منه في تشجيع بغداد للتعامل الايجابي مع قرارات مجلس الامن.

وامام اصرار بغداد على التحايل والتلكؤ عاد كلينتون الى نهج سلفه بوش الاب في اعتماد الاحتواء سياسة ثابتة.

واذا كان لكل رئس امريكي حرب او مواجهة عسكرية تفتح له ابواب التاريخ، فان كلينتون الذي تهرب من حرب فيتنام ولم يخدم في القوات العسكرية الامريكية، اراد النجاح عبر البوابة الاقتصادية، وهذا ما ضمن له، فعلا، التجديد في الرئاسة.

ان اقرب ما وصل اليه كلينتون من تحول لصالح التغيير في العراق باستخدام القوة، هو في نهاية عام 1998 اثر طرد المفتشين الدوليين من العراق، عندما اعلن ان سياسة امريكا هي الاحتواء زائدا العمل من اجل التغيير.

ومع ذلك تحدى صدام حسين الادارة الامريكية بالاصرار على طرد المفتشين الدوليين، ولم يتجاوز رد كلينتون ضربات جوية وصفت بـ "وخز ابر"، خدمت صدام واساءت لسمعة وهيبة امريكا.

لقد عول كلينتون على الاحتواء وبالتالي العقوبات الاقتصادية وسيلة لابقاء صدام حسين في صندوق مسيجاً بخطوط حمراء، واعتبرت واشنطن اي تجاوز لها سيقابل برد عسكري. وهذه الخطوط هي: تهديد المصالح الامريكية المباشرة كالنفط، تهديد جيرانه من حلفاء امريكا، اعادة بناء اسلحة الدمار الشامل او التهديد بها، واخيرا تهديد المنطقة الشمالية الكردية الخارجة عن سيطرة بغداد.

بعد ان زال خطر العراق على مصالح امريكا المباشرة، لم تعد الادارة الامريكية ولا الرأي العام الامريكي مستعدا للتورط عسكريا من اجل المساعدة في التغيير في العراق لصالح الديمقراطية.

ويجب ان نتذكر انه حتى التدخل الامريكي لخلاص الكويت من احتلال قوات صدام لم يمرر بالكونغرس الامريكي الا بصعوبة.

ان سياسة "امريكا القلعة"، او العزلة لها جذور عميقة في التاريخ الامريكي، وحتى تدخلها في الحرب العالمية الثانية جاء متأخرا بحوالي عامين وبعد صدمة بيرل هاربر فقط. ان واشنطن لا تريد تحمل تبعات التغيير في العراق (بل حالت دون نجاحها في انتفاضة اذار)، لا حبا بصدام حسين، وانما خوف من تبعات التورط العسكري في شأن لا يعتبر تهديدا مباشرا للامن القومي الامريكي.

اما ما يصيب الشعب العراقي فهو على احسن تقدير "قدر سيء" لا تملك اشنطن الا "الاسف" او "التعاطف"، والامل بان يكون عزاء العراقيين بانهم ليسوا اول او اخر ضحية لحكم مستبد مجرم !!

وتحت ضغط الكونغرس اضطر الرئيس كلينتون لاعتماد "مشروع قانون تحرير العراق" قانونا وذلك لرفع العتب وليس ايمانا او استعداد للعمل بموجبه.

كما تحولت العقوبات الاقتصادية من اداة لهدف سياسي الى سياسة قائمة بذاتها، بماجعل العراقيين ضحية بين مطرقة النظام وسندان العقوبات، بل ان النظام عرف كيف يستغل معاناة العراقيين بل ويضاعفها ليجعل منها ومن الشعب العراقي رهينة يقايض العالم الخارجي بها من اجل اعادة تأهيله وتطبيع العلاقة معه.

ان سياسة الحفاظ على الامر الراهن اصبحت نهجا ثابتا للسياسة الامريكية، وتجلى هذا في اتفاق واشنطن الذي وقعه الطرفان الكرديان المتنافسان عام 1998 بوساطة وزيرة الخارجية الامريكية مادلين اولبرايت التي طالبت اكراد العراق بعدم التعاون مع صدام حسين ولكن بذات الوقت عدم استفزازه لان واشنطن غير مستعدة حسب قولها "التورط" في الدفاع عنهما.

يقول ديفيد وليش مساعد وزيرة الخارجية الامريكية في مطالعته امام مجلس النواب الامريكي بتاريخ 23 آذار 2000، في شرح سياسة امريكا تجاه العراق: "لقد اتبعت الولايات المتحدة سياسة ثابتة منذ تحرير الكويت في كانون الثاني 1991، وعلى الرغم من كل ما كتب اخيراً في الصحافة، ليس هناك تغيير في هذه السياسة. ان سياستنا تنطلق من تقويمنا الموضوعي بان نظام صدام حسين يمثل خطرا مستمرا لامن واستقرار المنطقة يجب ان يتم احتواؤه. ومرة اخرى، رغم ما قد تنشره الصحف، ان سياسة الاحتواء تبقى الاكثر نجاحا سياسيا والاقل كلفة اقتصادياً" [Containment remains a cost-effective and successful policy].

وحسب مطالعة وليش يقتصر دور واشنطن في التغيير على دعم المعارضة العراقية، ويوضح ذلك في مؤتمر صحافي بتاريخ 2 اب 2000، بقوله ان التغيير في العراق هدف مطلوب ولكن ليس الان بل "في الامد البعيد"، وردا على سؤال الى اين وصلت مساعي الادارة في مساعد المعارضة العراقية، يقول وليش: "نحن نريد مساعدتهم بطريقة مسؤولة، لا تعرضهم للمخاطر، داخل او خارج العراق".

الامر الذي ترجم بتوقيع اتفاق بتاريخ 29 أيلول 2000، بين الخارجية الامريكية و "المؤتمر الوطني" قدمت بموجبه الخارجية الامريكية مبلغ اربعة ملايين دولار يمكن زيادته الى ثمانية ملايين دولار، للمؤتمرالوطني من اجل دعم النشاطات والتي حددت بالتالي:

- تقوية تنظيم المؤتمرالوطني وبنيته التحتية، ومواصلة التدريب الذي بوشر به بموجب قانون تحرير العراق.
- اعتماد برنامج اعلامي يشمل اذاعة وتلفزيون واصدار صحيفة اسبوعية وتوسيع فعالياته عبر الانترنيت.
- التحضير لعمليات أغاثة انسانية.
- الترويج للقضية العراقية في المنظمات والمؤتمرات والاوساط الدولية وكسب تأييدهم من اجل محاسبة النظام العراقي امام شعبه وامام القانون الدولي.
- التدريب في مجال الدفاع المدني.
- فتح مكاتب للمؤتمر في بلدان اخرى حسب الظروف.

❋ ❋ ❋

هكذا اختزلت ادارة الرئيس كلينتون، بعد ثماني سنوات في الحكم، عملية التغيير في العراق الى مجرد عمليات اعلامية وتدريبات يقوم بها "المؤتمر الوطني" في اوروبا وامريكا!!!

ولا اعرف اي طرف، لايزال يعمل في صفوف المؤتمر الوطني، مقتنعاً بان عمله سيحقق التغيير المنشود في العراق!!. فالطرفان الكرديان (الاتحاد الوطني والديمقراطي الكردستاني) يعتبران وجودهما في المؤتمر مجرد رفع للعتب وارضاء للامريكان، خاصة وان مشاركتهما لاتحملهما اي مسؤولية على الارض من شأنها مواجهة نظام بغداد.

اما الاطراف المتبقية في المؤتمر الوطني غير المنسحبة او المجمدة لنشاطها، فهم افراد يعانون، ربما اكثر من غيرهم، من مرارة الخذلان الامريكي. فاذا كان هذا وضع من لايزال يتعاون مع واشنطن، فكيف حال من فقد الثقة بها منذ خذلانها انتفاضة اذار 1991. وهنا اشير الى ما كتبه الصحافيان الامريكيان وارن ستروبيل وكيفين وايتلو في "واشنطن بوست" بعددها 2 تشرين الاول 2000، بعد زيارتهما للعراق عبر كردستان بقولهما:

> ((اما في الوقت الحالي، فان غضب المواطنين [العراقيين] موجه ضد واشنطن. فالسياسة الامريكية الحالية قد تنتج جيلا كاملا من العراقيين الذين لا يكنون الكراهية فقط تجاه حكومتهم، بل تجاه الشعب الامريكي ايضاً)).

ان سياسة الادارة الامريكية في عهد كلينتون قد نجحت على الامد القريب في تجنب مواجهة عسكرية في العراق، ولكنها باعتمادها الاحتواء وسياسة استمرار الامر الراهن، زرعت بذور كراهية لابد ان تحصدها، اذا لم تبدأ فعلا بحصادها.

- ان مجرد عدم قدرة صدام حسين على تهديد جيرانه عسكريا نتيجة سياسة "الاحتواء" لا تعني نهاية خطره كعامل عدم استقرار، فألى اليوم لم تعد فرق التفتيش عن الاسلحة للعراق، كما بات هو الذي يحدد مكان وتوقيت اي مواجهة مقبلة مع واشنطن من خلال تحدي الطائرات الامريكية والبريطانية في مناطق الحظر الجوي، بل استطاع طيرانه اختراق الاجواء السعودية اكثر من مرة دون رد فعل مباشر.

- كما ان طريقة تعامل صدام حسين مع روسيا تنحو الى دفع المنطقة للتناقس الامريكي الروسي. فقد جعل صدام من بغداد بوابة روسيا للعودة الاقليمية في الشرق الاوسط، مقابل ذلك كانت روسيا (وفرنسا) اول من خرق الحظر الجوي، بما يسر الامر للاخرين من دول المنطقة لاختراقه في تحد مكشوف للرغبات الامريكية.

- واذا ما خسر صدام حسين البعض من سلاحه العسكري، فانه اليوم نتيجة ازمة ارتفاع اسعار النفط، يملك سلاحا لا يقل اهمية، فالتحكم بثلاثة ملايين برميل من النفط يوميا، وبالامكان زيادتها، يعطيه دورا في غاية الاهمية والخطورة في خلق الازمات وحالة من عدم الاستقرار ليس اقليميا وحسب، بل وعالمي.

- كأي نظام دكتاتوري مستبد، توفر الازمات الاقليمية والصراعات الخارجية، متنفسا لترحيل مشاكل النظام الداخلية. من هنا عمل النظام العراقي على تصعيد حالة التشنج الاقليمي باستقطاب التطرف المحلي عبر اللعب بورقة العداء لامريكا، خاصة بعد فشل مفاوضات السلام الفلسطينية الاسرائيلية. وتحريك بعض القوات العراقية المسلحة باتجاه حدود العراق الغربية هو نموذج اخر للتصعيد، فرغم عدم اهمية هذا التحريك في موازين الصراع المسلح مع اسرائيل، الا انه يعطي صقور اسرائيل الفرصة والتبرير لشن ضربة عسكرية تفجر الوضع في الاردن وتزيد من عدم استقرار المنطقة.

- ان البيان الصادر عن الاجتماع المشترك لمجلس قيادة الثورة والقيادتين القومية والقطرية العراقية (22/10/2000) في اعقاب عقد مؤتمر القمة العربي الاخير في القاهرة يعكس هذا الزهو بالتطرف عندما يدعو فيه "الجماهير" الى اسقاط "اولئك الذين صيروا انفسهم ملوكا ورؤساء وبآسمكم يحكمون او صيرهم الاجنبي" . . واصفا الحكام العرب من ملوك ورؤساء بـ "الوجوه الكالحة المجرمة"، داعيا شعوبهم الى" تشديد النضال والجهاد في كل ميادينه وبكل وسائله وكل على اساس استحقاقه من اولئك الحكام وفي مقدمهم حكام السعودية رأس البلاء". ويبدو ان من ارهاصات هذه السياسة كان خطف طائرة تابعة للخطوط الجوية السعودية من قبل عناصر مخترقة عراقياً، وحصولهم على اللجوء السياسي في بغداد بما يكرس دور الاخيرة كملجأ للارهاب.

- ان حالة استمرار الوضع الراهن، تحولت الى حالة أعياء من العقوبات الاقتصادية المفروضة على العراق، وباتت واشنطن وليس بغداد اليوم في قفص الاتهام، الامر الذي زاد من تصدع التحالف الدولي الذي كان يوما ما موجودا ضد النظام العراقي، وحتى بريطانيا الحليف الاقوى لامريكا اخذت تنأى بعض الشيء بنفسها عن سياسة الاحتواء، بأمل تشجيع بغداد على قبول تنفيذ قرار مجلس الامن 1284، ونصيحة الخارجية البريطانية كانت وراء اجتماع عدد من وزراء الخارجية العرب مع نائب رئيس الوزراء العراقي طارق عزيز على هامش اجتماعات القمة الالفية في نيويورك.

- ان قناعة معظم دول الجوار العربية والاقليمية بان ليس لواشنطن مشروع للتغيير في بغداد، جعل من التعامل مع الاخيرة حقيقة قائمة ولو لاسباب اقتصادية فقط، كما استغل صدام حسين الحاجة الاقتصادية للاردن وسورية لدفع الطرفين للتنافس على كسب رضا بغداد. وحتى الرياض طلبت فتح معابر حدودية من اجل تمرير بضائعها المصدرة للعراق بموجب برنامج النفط مقابل الغذاء.

- كما انعكست سياسة استمرار الوضع الراهن سلبا على الوضع في كردستان العراق، فعادت بغداد لاعباً اساسيا في المنطقة الكردية، واخرها لعب ورقة الحزب العمالي الكردستاني التركي ضد الاتحاد الوطني الكردستاني. وتنتظر بغداد التضاؤل التدريجي للاهتمام الامريكي في كردستان لتسقط المنطقة مجددا في احضان النظام.

بعد كل هذا هل يمكن اعتبار سياسة الاحتواء، كما قال مساعد وزير الخارجية الامريكية ديفيد وليش، بانها سياسة ذات جدوى اقتصادية وناجحة؟

وقد يكون الجواب هو ما قاله السنتاتور الديمقراطي بوب كيري بتاريخ 19 تشرين الاول 2000، بمناسبة دفن ضحايا البارجة الامريكية كول: للاسف ان هدف العقوبات ومناطق الحظر الجوي في احتواء العراق لمنع صدام من تهديد المنطقة كان محكوما عليها بالفشل منذ البداية، وان هناك ثلاثة اسباب تدعونا للتخلي عن سياسة الاحتواء لصالح استبدال ذلك الدكتاتور بنظام منتخب ديمقراطيا، وهي ان صدام خرق قرارات مجلس الامن نصا وروحاً، وثانيا، تصاعد تهديداته لحلفائنا في المنطقة، وثالثا تهديده المتزايد لحرية عشرين مليون انسان في العراق.

❋ ❋ ❋

المطلوب سياسة امريكية جديدة تجعل من التغيير وليس الاحتواء هدفا. من هنا تأتي اهمية الانتخابات الرئاسية الامريكية، وما هو المتوقع منها وكيف يمكننا او يتوجب علينا كعراقيين التعامل معها؟

الحملة الانتخابية والمناظرات التي تمت بين المرشحين الامريكيين للرئاسة ال غور وبوش الابن، لم تجعل من الشؤون الخارجية عموما ومن العراق بخاصة قضية رئسية، فالسياسة الخارجية لم تحتل اكثر من 12 دقيقة من 270 دقيقة

استغرقها الحوار بين المرشحين للرئاسة. وهذا يعكس قناعة المرشحين بعدم اهتمام الرأي العام بمثل هذه القضايا رغم احداث يوغوسلافيا وسقوط ميليوسوفيتش، وأزمة الشرق الاوسط.

ان فلسفة بوش الابن هي التحفظ في استخدام القوة في النزاعات الخارجية، واذا تم تعيين كولن باول وزيرا للخارجية كما هو متوقع في حال فوز الجمهوريين، فان هذا لا ينصح بالتدخل العسكري الخارجي الا عندما يتعلق الامر بمصالح امريكا الاساسية والمباشرة، وحتى في هذه الحالة يجب ان تكون المهمة واضحة في اهدافها والسبيل للخروج منها. وهذا ما اكده بوش في المناظرة مع ال غور بانه: لن يستخدم القوة الا في حال تعرض الاراضي الامريكية للخطر، وبعدها اضاف مستدركا انه سينظر في اللجوء الى التدخل العسكري في حال تعرض المصالح القومية الحيوية للخطر، كمنطقة الشرق الاوسط مثلا.

ومن هذا المنطلق انتقد بوش الابن سياسة كلينتون في التدخل العسكري في هاييتي والصومال، ورغم ان بوش لا يدعو للعزلة الامريكية بل سيكون في احس الحالات اكثر ترددا في استخدام القوة العسكرية انطلاقا من فلسفته بان "امريكا لا يمكن ان تكون كل ما تريده شعوب العالم"، وابدى قلقه من التوسع في التزامات امريكا العسكرية في العالم، وهذا ما عكسته أخيراً غوندلايز رايز مستشارة المرشح بوش، بقولها على اوروبا الاعتماد على نفسها في عمليات حفظ السلام، وبالذات في البلقان.

هذا بينما كان توجه آل غور (وهو الاكثر خبرة بالشؤون الدولية) اكثر اندفاعا، بقوله: "ان مصالحنا القومية يجب ان تحددها قيمنا" وليس مصالحنا الاستراتيجية فحسب. فكل من آل غور ونائبه ليبرلمان كانا من الصقور المؤيدة للتدخل العسكري الامريكي في الخليج، ابان حكم بوش الاب الجمهوري.

اما على الصعيد العراقي فقد اتفق المرشحان على ان صدام لا يزال يمثل تهديدا للسلام والاستقرار في المنطقة، وهذا ما اكده بوش الابن بقوله: "ان صدام حسين لايزال يمثل تهديدا للسلام وفي غياب المراقبين الدوليين فلا احد يعرف اذا كان لايزال يطور اسلحة دمار شامل". كما دعا ال غور الى "الاطاحة بصدام" وتقديمه لمحاكمة دولية.

ولكن لم يذكر الطرفان مزيدا من التفاصيل لكيفية التعامل مع صدام حسين، وبالتأكيد لم يذكر اي منهما استخدام القوة وسيلة للتخلص منه، في حين اشار آل غور الى ضرورة دعم المعارضة العراقية.

❋ ❋ ❋

وقد لا يكون من باب التفاؤل بان كلا من بوش وغور سيكونا اشد من كلينتون في تعاملهما مع صدام حسين، وسيكون في صدارة مهام الفريق الجديد (بوش او غور) مراجعة الملف العراقي والبحث عن البدائل الممكنة. ان فترة المراجعة هذه، والتي قد تمتد بضعة اسابيع او اشهر، تمنح الطرف العراقي المعارض فرصة للمراجعة

للخروج برؤية سياسية مشتركة تحدد بالضبط ماذا تريد او تتوقع من الادارة الجديدة بما يمكنه من التأثير في صنع القرار الامريكي وهو في مرحلة الصياغة، وهذا هو الاهم.

ان خروج المعارضة العراقية، او على الاقل القوى التي تعتقد باهمية الدور الامريكي في مستقبل الشأن العراقي، برؤية مشتركة سيكون بداية لتطور نوعي في العمل العراقي المعارض. ان تضارب اراء دعاة التغيير في العراق في شأن الدور الامريكي، من قائل بالانقلاب العسكري الى الداعي للثورة عبر جيب محمي في جنوب العراق، الى ثورة في كردستان، مرورا بالدعوة للتدخل العسكري المباشر، ان مثل هذه الاراء المتناقضة كرست "الاحتواء" كبديل اقل ضرراً بالنسبة لادارة كلينتون.

اما اختزال الموقف العراقي بمجرد مطالبة امريكا باسقاط صدام، او القول بان صدام عميل امريكا وهي لا تريد التغيير والامر لا يتجاوز لعبة سياسية، فان مثل هذه المواقف تعكس على احسن حال سذاجة سياسية لاتخدم احداً سوى صدام حسين نفسه.

علينا ان نفهم الماكنة السياسية الامريكية وكيف تتحرك والحدود التي تتقيد بها. فامريكا غير مستعدة للتورط العسكري المباشر، ولا هذا من مصلحة العراقيين اصلا، ولكنها مستعدة للمساعدة وهنا المطلوب ان يكون العقل السياسي العراقي جاهزا لاعطاء الاقتراحات العملية والواقعية، بما يمكن ان يتفهمها صاحب القرار الامريكي من منطلق المصلحة المشتركة.

ان هذه دعوة مباشرة لكافة الاطراف السياسية العراقية المعنية بهذا الشأن للمباشرة في مراجعة الذات اولا، ومن ثم وبعد دراسة الفكرة، التقدم بصيغة لبلورة مثل هذه الرؤية المشتركة ان كانت هناك لنا رؤية مشتركة !!

(الملف العراقي، العدد 107، تشرين الثاني 2000)

❋ ❋ ❋